



يوميات

اليمن.. وخطة مواجهة التصر في "COP17"

يكتبها / نبيل غالب

لم يعد ملف الأمن الغذائي والمائي في اليمن ترفاً تنموياً، ولا بنسداً في أجندة الإغاثة العاجلة. لقد صار معادلة وجود. ومن هنا جاءت مشاركة الجمهورية اليمنية في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف لمكافحة التصحر "COP17" بأولان باتور، لتقول إن المعركة القادمة ليست مع الجفاف وحده، بل مع فكرة الاستسلام له. خطة تقودها وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بقيادة معالي الوزير اللواء الركن سالم السقطري، وتستمد شرعيتها من برنامج الحكومة الرامسي إلى كسر حلقة الانتظار، والعبور من منطق الإغاثة إلى أفق التنمية المستدامة وبناء الصمود.

ما قدمه المهندس أحمد الزامكي، وكيل الوزارة لقطاع الري واستصلاح الأراضي، لم يكن بياناً تقليدياً. كان تشريحاً لحالة بلد أنهكته الحروب، وأرهقه المناخ. تحديات متداخلة: جفاف متكرر، وأمطار غادرت مواسمها، وسيول تجرف ما تبقى من تربة، وغطاء نباتي يتراجع، وموارد مائية تستنزف بصمت. كل ذلك لا يهدد الأرقام في التقارير فحسب، بل يهدد حياة ملايين المزارعين الذين صاروا اليوم في مواجهة مباشرة مع تغير المناخ بلا دروع.

وهنا تكمن أهمية التحول الذي أعلنته الرؤية اليمنية. الانتقال من "الاستجابة للطوارئ" إلى "بناء القدرة على الصمود والتكيف" ليس شعاراً، بل هو إعادة تعريف للدور. لم تعد الدولة تكفي بتوزيع المعونات بعد الكارثة، بل صارت تفكر في منع الكارثة. الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، واستعادة النظم البيئية، وحماية المراعي والغابات، وحصاد مياه الأمطار، وتمكين المجتمعات المحلية، وبناء نظم إنذار مبكر.. كلها ليست مشاريع قطاعية، بل هي حزمة بقاء. هي اعتراف بأن الأرض إذا تعافت، تعافى الإنسان معها.

لكن الصمود لا يبني بالخطط وحدها. لذلك حمل البيان اليمني رسالة مباشرة إلى المجتمع الدولي: كفوا عن معاملة الدول الهشة كحالات إنسانية مؤقتة. نحن أمام أزمة هيكلية تتطلب نمويلاً مناخياً طويل الأجل، وتكنولوجيا قابلة للنقل، وبنية تحتية زراعية ومائية لا تنهار مع أول موجة جفاف. مضاعفة الدعم لم تعد مئة، بل استثمار في استقرار إقليمي ودولي، لأن انهيار الأمن الغذائي في اليمن هو انهيار لأخر خطوط الدفاع في خسارة شبه الجزيرة.

ما يميز توجه وزارة الزراعة اليوم هو إصرارها على إزال السياسات من سماء المؤتمرات إلى حقول المزارعين. التوجهات واضحة: أي تدخل لا يلامس الأرض مباشرة، ولا يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة، فهو عبء إضافي. الترجمة العملية لبرنامج الحكومة في المحافظات رغم الظروف الاستثنائية، هي اختبار المصداقية الحقيقية. فالشعوب لا تقيس الجدية بالبيانات، بل بكمية المياه التي تعود للآبار، وبكم شجرة تنجو من التصحر.

إن تأكيد اليمن على أن مكافحة التصحر مسؤولية مشتركة، هو إعلان نضج سياسي. فالدولة التي تطلب العون لا تنتصل من دورها، بل تعرض شراكة. تعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، وحشد للموارد، وتنفيذ لبرنامج تهدف في جوهرها إلى شيء واحد: أن لا يظل المزارع اليمني الحلقة الأضعف في معادلة المناخ.

لقد مثلت مشاركة بلادنا في COP17 تحولاً نوعياً في الخطاب. انتقلنا من سرد المأساة إلى عرض الحل، ومن لغة الضحية إلى لغة الفاعل. إن الربط الذي أحدثته رؤية الوزارة بين التكيف مع المناخ واستعادة الأراضي وتمكين الإنسان الريفي، هو الرهان الذي كان ينقصدنا.

وبيق السؤال الذي سيحكم على كل هذا: هل سيتحول هذا اليقن من وثيقة في أروقة الأمم المتحدة إلى سدود حصان، ومختبرات تربة، وشبكات ري، في وديان اليمن؟ فالتمويل هو الفيسل، والمشاريع على الأرض هي الشهادة. وما دون ذلك، سيظل الكلام الجليل عن الصمود مجرد صمود للكلام.

أكد اهتمام الوزارة بتطوير الإعلام الرسمي

باسراحيل يتفقد أوضاع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بعدن

تتطلب مزيداً من التنسيق والتكامل بين المؤسسات الإعلامية الرسمية، وتوحيد الجهود والطاقات، بما يسهم في بناء خطاب إعلامي مهني ومسؤول قادر على مواكبة المتغيرات والتطورات والارتقاء بمستوى المحتوى الإعلامي بما يلبي تطلعات الجمهور ويخدم المصلحة الوطنية، منوهاً إلى أهمية الاستثمار في الكوادر الإعلامية والفنية، وتطوير البنية التقنية للمؤسسات الإعلامية الرسمية بما يمكنها من استعادة حضورها ودورها، ومواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة.

من جانبه ثمن نبيل الأزرق هذه الزيارة، مؤكداً أنها تعكس اهتمام قيادة وزارة الإعلام بأوضاع المؤسسات الإعلامية الرسمية وحرصها على متابعة احتياجاتها والإطلاع المباشر على مستوى أداؤها والتحديات التي تواجهها، مؤكداً أن منتسبي المؤسسة سيواصلون جهودهم للنهوض بمستوى العمل الإذاعي والتلفزيوني، وتعزيز حضور الإعلام الرسمي وأداء رسالته الوطنية والمهنية.

خلالها على سير العمل ومستوى الأداء، واستمع إلى شرح حول أبرز الصعوبات والاحتياجات الفنية والتقنية التي تتطلبها عملية تطوير العمل الإعلامي والارتقاء بمستوى الإنتاج واليـث التلفزيوني والإذاعي. وأشاد باسراحيل بما لمسـه خلال الزيارة من مستوى الانضباط والالتزام والجهود التي يبذلها العاملون في مختلف إدارات المؤسسة، مؤكداً أن هذه الجهود تمثل ركيزة أساسية للحفاظ على مؤسسات الإعلام الرسمي وتعزيز حضورها في المشهد الإعلامي الوطني، مؤكداً أن وزارة الإعلام، بقيادة الوزير معمر الإرياني، تولي تطوير المؤسسات الإعلامية الرسمية وتعزيز قدراتها المهنية والفنية اهتماماً كبيراً، انطلاقاً من إدراكها للدور المحوري الذي تضطلع به هذه المؤسسات في نقل الحقيقة وتقديم المعلومة الموثوقة، وترسيخ الوعي الوطني والتعبير عن قضايا الدولة والمواطن.

وشدد باسراحيل على أن المرحلة الراهنة

وكان في استقباله نبيل الأزرق نائب مدير عام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وبحضور فارس عبد العزيز صلاح رئيس قطاع تلفزيون عدن، حيث جرى استعراض طبيعة المهام والأنشطة والجهود المبذولة للحفاظ على حضور الإعلام الرسمي في ظل التحديات الراهنة

وعقب اللقاء، قام باسراحيل بجولة ميدانية شملت عدداً من إدارات وأقسام المؤسسة، اطلع

عدن/ خاص: بتكليف من وزير الإعلام معمر الإرياني، أجرى محمد هشام باسراحيل، رئيس مجلس إدارة مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - رئيس التحرير، زيارة تفقدية إلى ديوان عام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بالعاصمة عدن، للاطلاع على أوضاع المؤسسة ومستوى سير العمل فيها والوقوف على احتياجاتها الفنية والتقنية.

مدير عام التواهي يتفقد مشروع تأهيل ورصف طريق رأس مربط ويؤكد أهمية استكماله

حرص السلطة المحلية على متابعة المشاريع الخدمية ميدانياً، بما يضمن تنفيذها بالصورة التي تلبي احتياجات المواطنين، موضحاً أن السلطة المحلية تولي مشاريع الطرق والبنية التحتية اهتماماً كبيراً، لما لها من أهمية مباشرة في تحسين مستوى الخدمات وتسهيل حركة المواطنين، مؤكداً استمرار المتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدعم المشاريع الحيوية في مختلف مناطق المديرية.



الجنة العليا للابنات بالتعليم الفني تقرر إجراءات الترشيع لمنح الجزائر

عدن/ سبأ: اقترت اللجنة العليا للابنات بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، في اجتماعها يوم أمس في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة نائب الوزير الدكتور عديل الطهيش، عدداً من القرارات التنظيمية المتعلقة بإنهاء إجراءات الترشيع واعتماد الكشف النهائي للطلاب المرشحين للاستفادة من منح الجزائر للعام الدراسي 2026/ 2027. واستعرض الاجتماع، الذي حضره وكيل الوزارة لقطاع المعايير والجودة الدكتور أحمد كليب، نتائج المقابلة الخاصة بالمتقدمين للمنح الدراسية المقدمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لخريجي الثانوية المهنية.

ووقف الاجتماع أمام الإجراءات النهائية المتعلقة باستكمال ملفات المرشحين، وأعداد الطلاب الذين أكدوا رغبتهم واستعدادهم لاستكمال إجراءات الابتعاث، إلى جانب مراجعة البيانات والوثائق الخاصة بالمرشحين لضمان استيفائهم للشرط والمعايير المعتمدة. كما ناقشت اللجنة الأليات والإجراءات اللازمة لاستكمال بيانات الكشف النهائي بأسماء المرشحين للمنح الجزائرية، تمهيداً لاعتمادها واستكمال الخطوات الرسمية مع الجهات ذات العلاقة.

عدن/ خاص: تفقد مدير عام مديرية التواهي، بالعمامة عدن، رياض حسن علي، أمس، استكمال العمل في مشروع تأهيل ورصف وسفلة طريق رأس مربط بالمديرية، للاطلاع على مستوى الإنجاز والوقوف أمام الأعمال المنفذة والاحتياجات اللازمة لاستكمال المشروع.

ورافق مدير عام المديرية خلال النزول الميداني مدير المشروع المهندس يعقوب فضل، ورئيس شعبة الطرق والجسور العسكرية المهندس مقبل ناجي مسعد، والمهندس خالد العولقي مدير مكتب الأشغال والطرق بالمديرية، وعدد من المهندسين بالمديرية، حيث اطلعوا على الأعمال المنفذة في الطريق، ومستوى التقدم في المشروع، وما تم إنجازه خلال الفترة الماضية. ويأتي المشروع بتمويل ودعم صندوق صيانة الطرق والجسور، وإشراف مكتب

لجنة الغاز بشبوة تقرر إجراءات طارئة لمواجهة أزمة الغاز بالمحافظة

أي تلاعب أو تجاوزات في الكميات والأسعار، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، بما يضمن وصول المادة إلى مستحقيها بصورة عادلة ومنظمة.

كما شددت على حصر أسطوانات الغاز التي تم صرفها والكميات المستهلكة منها في عملية تعبئتها، واعتماد نظام الكروت في عملية الصرف، بما يضمن تحديد أعداد المستفيدين بدقة، وتنظيم عملية التوزيع ومنع الازدواجية أو أي اختلالات فيها.

شبوة / سبأ: أقرت لجنة الغاز بمحافظة شبوة، خلال اجتماعها امس، برئاسة وكيل المحافظة، احمد الدغاري، جملة من الإجراءات الطارئة لمعالجة أزمة الغاز المنزلي التي تشهدها المحافظة، ولاسيما مركزها الإداري مدينة عتق.

وتضمنت الإجراءات إشراف لجنة الرقابة على الغاز بمديرية عتق على عملية توزيع الكمية من مخزون الغاز الموجود في المحطة المركزية، والمقدرة بنحو 17 طناً،

على المواطنين ووكلاء البيع المجترجة، حتى نفاذ الكمية، ريثما يتم إسعاف المحطة بالمقطورة المتوقفة في نقطة

المرحلة المقبلة، وتحدد الأولويات والأهداف والتدخلات الرئيسية اللازمة لتطوير النظام الصحي وتحسين مستوى الخدمات الصحية خلال السنوات الخمس القادمة. ولا تكمن أهمية هذه الاستراتيجية في كونها وثيقة تخطيطية جديدة فحسب، بل كونها تأتي في مرحلة استثنائية يمر بها القطاع الصحي اليمني، بعد سنوات طويلة من الحروب والأزمات الاقتصادية والإنسانية، وما ترتب عليها من تراجع في البنية التحتية الصحية، ونقص في الأدوية والمستلزمات، وهجرة الكوادر والكفاءات، وضعف التمويل، وتراجع القدرة التشغيلية



محمد حمود الشدادي

دشت وزارة الصحة العامة والسكان الخطة الإستراتيجية الوطنية الصحية 2026 - 2030م، تحت شعار (معا نحو بناء صحي أكثر مرونة وكفاءة واستدامة)، وكوثيقة مرجعية عليا للقطاع الصحي في الجمهورية اليمنية ترسم ملامح

والمتابعة لما تم تنفيذه، والاستفادة من الجوانب الإيجابية والسلبية أيضاً، وخاصة القطاع الصحي كونه من أهم وأولويات المجتمع. فالوضع الصحي في اليمن في حالة يرثى لها، ولا يخفى على أحد ما يعانيه هذا القطاع، وما يعانيه المرضى في المراكز الصحية والمستشفيات وخاصة الحكومية.

نأمل أن تكون هناك آليات عمل تنفيذية حقيقية على أرض الواقع تساهم في مساعدة المرضى وتجويد الأداء الصحي بشكل عام. فالاستراتيجية لا ينبغي أن تكون محطة احتفالية، وإنما بداية لمسار عمل مؤسسي طويل النفس، ينتقل بالقطاع الصحي من معالجة بالبيات عمل تنفيذية، وتطبيق فعلي لما خطط له، وتحقيق الأهداف المرسومة في تلك الخطط، والتقييم ومن إدارة الاحتياج إلى إدارة النتائج.

أسباب التعثر وكيفية معالجته. البروتوكول والإجراءات لعمل وتدشين الخطة عمل ممتاز، رائع وفنني. كلمات الافتتاح والتدشين الملقة من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور باعنان الزنداني، ومعالي وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحبيح، إضافة إلى ما تم طرحه من قبل الشركاء الداعمين كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، كلها محل تقدير ومسؤولية. لكن يبقى الأمل الكبير، بعد الله سبحانه وتعالى، تحقيق وترجمة تلك الأهداف على أرض الواقع.

شيء جميل أن تكون هناك خطط استراتيجية طويلة وقصيرة المدى، لكن الأجل أن يتم ربط تلك الخطط بالبيات عمل تنفيذية، وتطبيق فعلي لما خطط له، وتحقيق الأهداف المرسومة في تلك الخطط، والتقييم

الاستراتيجية الوطنية الصحية (2026-2030م)

المحلي، وفق توجهات استراتيجية ذات رؤية وطنية ورسالة هادفة وأهداف عامة طموحة، ممكنة وقابلة للتحقيق، وأولويات ذات أهمية ومستدامة جامعة بين الاهتمام بالجوانب الصحية وتوفير الخدمات الصحية المتكاملة، وتعزيز القدرات المؤسسية.

ولهذا، فإن المرحلة القادمة تتطلب الانتقال من "ثقافة إعداد الخطط" إلى "ثقافة إدارة النتائج"، بحيث يكون لكل هدف استراتيجي برنامج تنفيذي، ولكل برنامج مسؤول، ولكل مسؤول مؤشرات أداء، ولكل مؤشر خط أساس ومستهدف زمني، مع مراجعة دورية لما تحقق وما تعثر،

الصحي، والعمل على تجويد وتحسين خدماته وعلى مستوى محافظات الجمهورية. ففد تضمنت الاستراتيجية خمسة محاور رئيسية كتحليل للوضع الرهن والآثار وربطها بالأولويات والأهداف الاستراتيجية، تمثلت في الآتي:

- الخدمات الصحية والأدوية. - الأمن الصحي والطوارئ. - القوى العاملة. - الحكومة الصحية والمعلومات. - التمويل الصحي.

كثير من المنشآت الصحية، فضلاً عن اتساع الاحتياجات الصحية للسكان. وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحبيح خلال كلمته أثناء تدشين الاستراتيجية وضع النقاط على الحروف، شخّص الوضع القائم، وأوضح الآمال والتطلعات المنشودة، والأهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها. وكرجل مسؤول يحز في نفسه وضع القطاع الصحي في اليمن ومحدودية أدائه، لكن لا تنتهي الأوضاع، فهو يعمل مع كواره في الوزارة بجهود عالية وتطلعات ذات آمال لتجاوز الصعوبات والمعوقات التي يواجهها القطاع

المرحلة المقبلة، وتحدد الأولويات والأهداف والتدخلات الرئيسية اللازمة لتطوير النظام الصحي وتحسين مستوى الخدمات الصحية خلال السنوات الخمس القادمة. ولا تكمن أهمية هذه الاستراتيجية في كونها وثيقة تخطيطية جديدة فحسب، بل كونها تأتي في مرحلة استثنائية يمر بها القطاع الصحي اليمني، بعد سنوات طويلة من الحروب والأزمات الاقتصادية والإنسانية، وما ترتب عليها من تراجع في البنية التحتية الصحية، ونقص في الأدوية والمستلزمات، وهجرة الكوادر والكفاءات، وضعف التمويل، وتراجع القدرة التشغيلية